برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير التجارة

المحاسبين" احتفلت باليوبيل الذهبي وأعلنت مساهمتها في صدور الكثير من التشريعات والقوانين

الجلاوي : خمسون عاما من العمل الدؤوب للارتقاء بالمهنة ومزاوليها

الجمعية حاضرة باستمرار في تقديم الأفكار والمبادرات التي تخدم الاقتصاد

احتفلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، مساء أمس الأول، بمرور 50 عاما على تأسيسها برعاية سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل وعدد من الشخصيات الاقتصادية والمهنية.

وقال رئيس مجلس ادارة الجمعية صباح الجلاوي في كلمة له، إن الجمعية شهدت الكثير من مراحل التطور ولإنجازات على صعيد المهنة وقدمت خلالها العديد من الرؤى والأفكار التي ساهمت في تحسين وتطوير بيئة الأعمال بشكل كبير.

ولفت الجلاوي إلى الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية لمهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في حماية الاقتصاد وتطوير بيئة الأعمال والعمل على تحقيق الرقابة والشفافية ومكافحة الفساد والعمل في الوقت نفسه على مساعدة أصحاب الأعمال في تحقيق مبادىء الحوكمة ومواجهة التحديات.

وأكد أن الجمعية حاضرة باستمرار في تقديم الأفكار والمبادرات والبرامج والدورات التدريبية وورش العمل المهنية التي أسهمت في تطوير مزاولي المهنة ومساعدتهم على تجاوز التحديات التي واجهتهم في بيئة الأعمال.وأشار إلى أن الجمعية قدمت بالتعاون مع شركائها في العمل من الجهات الحكومية ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة ومن بينها وزارة التجارة والصناعة إسهامات ملموسة وكبيرة في صدور الكثير من التشريعات والقوانين ذات الصلة بالمهنة.

وذكر منها قوانين (الشركات التجارية) و(مزاولة مهنة مراقبي الحسابات) و(مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) و(الإفلاس) بالإضافة لتقديمها عشرات الرؤى والأفكار حيال القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي واجهت الاقتصاد المحلي وتقديم حلول متكاملة لها لمتخذي القرار. وبين أنه خلال مسيرتها المهنية الممتدة من فبراير عام 1973 وحتى يومنا هذا قدمت الكثير من المبادرات التي ساهمت وبشكل كبير في تحسين بيئة الأعمال والمضي قدما في بناء جيل من المتخصصين في مجال المهنة من خريجي الجامعات تخصص محاسبة.

وزير التجارة خليفة العجيل في مقدمة الحضور

وزير التجارة مشاركا في تكريم عدد من القيادات

العثمان : نسير بخطى ثابتة ومدروسة للوصول إلى تحقيق الأهداف العلمية والثقافية والمهنية

رفع كفاءة الأداء المهني ودعم التطبيق العملي والتخصصي وفق قوانين تنظم ممارسة المهنة

رفع الأداء المهني

من جانبه ، قال الرئيس الفخري للجمعية يوسف العثمان إن تأسيس وإشهار الجمعية جاء بناء على رغبة جامحة من جمع من شباب الكويت خريجي المحاسبة من الجامعات الأجنبية والعربية وجامعة الكويت عندما تنادوا لتأسيس جمعية تضمهم وتسعى لرفع مستوى مهنتهم.

وأضاف العثمان أن الجمعية سعت منذ تأسيسها إلى الانضمام لعضوية الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وتم ذلك في عام 1974 إذ بادرت إلى دعوة الاتحاد إلى عقد مؤتمره العلمي الأول في الكويت بتنظيم من الجمعية في مارس 1976.

وقال : أن الجمعية استطاعت التغلب على التحديات التي واجهتها لاسيما في بداياتها من عدم توفر مقر دائم حتى تحقق حلمها بافتتاح مقرها الرسمي والدائم بفضل دعم القيادة السياسية مؤكدا أن هذا المقر يمثل نقطة انطلاق جديدة لتطوير عمل الجمعية وتحقيق أهدافها السامية.

رغبة جامحة

وأوضح أن تأسيس وإشهار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جاء بناءً على رغبة جامحة من جمع من شباب الكويت خريجي المحاسبة من الجامعات الأجنبية والعربية وجامعة الكويت عندما تنادوا لتأسيس جمعية تضمهم وتسعى لرفع مستوى مهنتهم وارتقاؤها إلى المستوى المعمول به بالدول التي سبقتنا في هذا الميدان .. فكان لهم ذلك وتم إشهار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية طبقا لاحكام القانون رقم 24/1962 لمدة غير محدودة تحت رقم (57) أندية وجمعيات نفع عام بتاريخ 11/2/1973

وبين أنه منذ ذلك التاريخ وهي تسير بخطى ثابتة ومدروسة للوصول إلى تحقيق الأهداف العلمية والثقافية والمهنية التي نص عليها نظامها الأساسي .. وذلك بإيجاد رابطة قوية بين جميع العاملين في ميادين المحاسبة والمراجعة سعياً لرفع كفاءة الأداء المهني ودعم التطبيق العملي والتخصصي .. وفق قوانين وأنظمة ومبادئ ومعايير تنظم ممارسة المهنة ويلتزم بها ممتهنيها.

صباح الجلاوي يلقى كلمته

كبار الضيوف خلال الاحتفال باليوبيل الذهبي

تنطلق أعمالها في لندن غدا لتكون منصة للقيادات العالمية لتقييم التوجهات الحالية للأسواق

«القمة الدولية للطاقة» تضع إستراتيجيات بشأن المخاطر التقليدية والناشئة بمشاركة الكويت

في ضوء الحاجة إلى استراتيجيات جديدة للتعامل مع المخاطر التقليدية والناشئة المتعلقة بأمن الطاقة في عصر التوترات الجيوسياسية والتحول التكنولوجي وتغير المناخ تنطلق (القمة الدولية حول مستقبل أمن الطاقة) في لندن الخميس المقبل بمشاركة دولة الكويت لتكون منصة للقيادات العالمية لتقييم التوجهات الحالية في أسواق الطاقة.

ومن المقرر أن يشارك في القمة التي تعقدها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع المملكة المتحدة في العاصمة البريطانية لندن يومي 24 و25 أبريل الجاري نحو 120 شخصية رفيعة المستوى من بينها وزراء ومن في مستواهم من 60 حكومة وقادة مؤسسات من مختلف قطاعات الطاقة منها النفط والغاز والطاقات المتجددة والنووية والكهرباء والمعادن المهمة وغيرها إضافة الى ممثلين عن منظمات دولية ومؤسسات للمجتمع المدني.

وسيطرح أمام قادة العالم عدة مواضيع رئيسية للنقاش بينها التحولات في اتجاهات الوقود التقليدي وزيادة دور الكهرباء في أنظمة الطاقة وتوسع تقنيات الطاقة النظيفة وسلاسل إمداداتها بالإضافة إلى توافر المعادن الأساسية اللازمة لهذه التقنيات.

وتتيح جلسات القمة فرصة للقادة وصناع القرار المشاركين من مختلف أنحاء العالم لاستعراض التوجهات التي تشكل أمن الطاقة العالمي والأدوات اللازمة لمعالجة المخاطر التقليدية والناشئة في مجال أمن الطاقة بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول المنتجة للطاقة.

وتتضمن المجالات الرئيسية في القمة المرتقبة بحث التغيرات في الطلب على الطاقة وإمداد وتجارة موارد الوقود الرئيسية الى جانب مناقشة القدرة على الوصول الى الطاقة وتحمل تكاليفها وتوسيع دور الكهرباء في العديد من أنظمة الطاقة ونمو تقنيات الطاقة النظيفة وسلاسل إمدادها والمعادن اللازمة لها. ومن بين المواضيع الرئيسية التي ستتم مناقشتها كذلك مرونة نظام الطاقة في مواجهة تأثيرات التغير المناخي إضافة الى الابتكار التقني ونهوض الذكاء الاصطناعي.

ومن المقرر أن يلتئم خبراء من قطاعي الحكومة والصناعة اليوم الأربعاء عشية انعقاد القمة في لندن للمشاركة في فعاليات وورش تقنية رفيعة المستوى تتناول مواضيع رئيسية تتضمن أمن الغاز والمعادن المهمة ونظام الطاقة في أوكرانيا.

ويمكن للاضطرابات التي تعتري إمدادات الطاقة بشكل متكرر أن تحدث تداعيات اجتماعية – اقتصادية كبيرة مثلما حدث بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا في فبراير من عام 2022.

وتراجعت خلال عامي 2022 و2023 شحنات أنابيب الغاز الروسي الى أوروبا بواقع 120 مليار متر مربع ما تسبب في نشوب "أزمة طاقة عالمية" تسببت في رفع أسعار الغاز والكهرباء وغذت التضخم وساهمت في تزايد المخاطر الجيوسياسية.

توصف الوكالة الدولية للطاقة بأنها لا تزال الطرف الأهم في ضبط أمن الطاقة على المستوى الدولي منذ 50 عاما لاسيما أنها تعمل على تجنب وإدارة أزمات الطاقة واضطراب إمداداتها والتخفيف من التداعيات المترتبة على ذلك.

وفيما تتخصص الوكالة بشكل رئيسي في أمن النفط فإن مجال عملها توسع ليشمل أمن الغاز الطبيعي والكهرباء وسلاسل إمداد الطاقة النظيفة.

وتتولى الوكالة مهمة مراقبة وتحليل التهديدات التي تعترض أنظمة الطاقة بشكل مستمر وتتضمن تزايد الهجمات السيبرانية على البنية التحتية للطاقة ومخاطر جيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد وتداعيات تغير المناخ.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الكهرباء بحلول عام 2035 نحو ستة أضعاف الطلب المعدل العام للنمو مدفوعا بشكل عام بانتشار استخدام السيارات الكهربائية ورقمنة الاقتصاد وصعود تقنيات الذكاء الاصطناعي واتساع نطاق الحصول على الكهرباء.

ومن جهة أخرى تجلب التحولات الى الطاقة النظيفة فوائد ممزوجة بتحديات جديدة ففيما حسنت هذه التحولات أمن الطاقة عبر مزيج أكثر تنوعا فإنه في الوقت نفسه تتطلب مرونة أكبر لاستيعاب مصادر وموارد طاقة متجددة ومتنوعة مثل الرياح وأشعة الشمس في وقت تنفذ دول كثيرة مجموعة من الحلول لتتصدى لهذه القضايا.

ولهذا الغرض تعد الوكالة الدولية للطاقة "تحاليل معمقة" لتحديد مخاطر أمن الكهرباء وتوفر اطارا إرشاديا لأفضل الممارسات ودعم صناع السياسة بحلول استنبطتها من بيانات رسمية.

وعلاوة على ذلك تعمل الوكالة على تعزيز التعاون الدولي لضمان كهرباء آمنة ومستدامة وبأسعار معقولة.

القمة الدولية للطاقة

120 شخصية رفيعة تشارك فيها بينهم وزراء يمثلون 60 حكومة

مناقشة مرونة نظام الطاقة بمواجهة تأثيرات التغير المناخي والابتكار التقني ونهوض الذكاء الاصطناعي